

تكاليف «الشؤون» وضع تصور للاستثمار بمقار «النفع العام»

- بالتنسيق مع « المالية » والبلدية على أن يُرفع للمجلس خلال شهرين
- توفير رافد مالي للجمعيات يساعدها على تحقيق أهدافها المجتمعية

جورج عاطف

حرصاً من الوزارة على تلافي مزالفات «التفيع العام» وتعديل أوضاعها غير القانونية جاءت فكرة السماح بالاستثمار داخل مقارها، في ظل تنامي أعدادها التي بلغت 150 جمعية أهلية، وما يزيد على 70 خيرية مشهرة.

«علمت «الجريدة» أن وزير الشؤون الاجتماعية، وشؤون الأسرة والطولة الشيخ فراس الصالك، تسلم أخيراً مخاطبة رسمية من مجلس الوزراء بتكليفه، بالتنسيق مع وزارة المالية وبلدية الكويت، لتقديم تصور يسمح لجمعيات النفع العام الأهلية والخيرية المشهرة باستئصال بعض المساحات الشاغرة داخل مقارها لاستثمار، على أن تتم موافاة المجلس بهذا التصور خلال شهرين.

وفقاً لمصادر «الشؤون» فإن الوزارة بصدد تشكيل فريق عمل يضم، إلى جانب إدارتي الجمعيات الأهلية والخيرية المبررات، ممثلين عن وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة، وبلدية الكويت، لبحث الأمر من كل الجوانب، لإسمايا القانونية منها، وعمل دراسة شاملة حول إمكانية السماح لجمعيات الاستثمار، بما يوفر لها رافداً مالياً

يساعدها على تحقيق أهدافها المجتمعية التي أشهّرت لأجلها، ثم رفعه إلى وزير الشؤون للعرض على مجلس الوزراء للمناقشة واتخاذ قراراً حياله.

فكرة السماح بالاستثمار

وقالت المصادر، إنه «عقب انتهاء فريق العمل الميداني المشكّل بالقرار الإداري رقم (2683) لسنة 2023، بشأن التفتيش على استغلال المساحات المستعمرة داخل مزارع جمعيات النفع العام الأهلية والخيرية، من المهام الموكلة إليه، وحصر المساحات كافة الداخلة ضمن نطاق مزارع الجمعيات والمستغلة في تنفيذ أي أنشطة استثمارية، التأكيد من حصولها على التراخيص اللازمة المتعلقة باستغلال تلك المساحات، أرات الوزارة درس فكرة السماح للجمعيات بالاستثمار من منطق

مساعدتها على تحقيق أهدافها».

ولفتت إلى أن تحرك
«الشؤون» جاء في أعقاب
المخاطبة التي تلقاها من
«المالية» بشأن مخالفات
بعض الجمعيات في
البلاد لضوابط أنشطتها
الأساسية، عبر إقامة أنشطة
تتفاى أغراض إشهارها،
دون وجود عقود مسبقة
مبرمة مع «ملاك الدولة».

وأضافت أن «المالية»
قالت، في مخاطبتها،
إن «إدارة أملاك الدولة
تتقنن من قيام العديد
من جمعيات النفع العام
المشهورة وفقاً لأحكام
القانون (1962/24) بشأن
الأنديون وجمعيات النفع
العام، بممارسة أنشطة
مقاة على أملاك الدولة
العقارية الخاصة دون
وجود أي علاقة تعاقدية
بين تلك الجمعيات
والوزارة، مما يشكل تعدياً
صارخاً على أملاك الدولة»،
مهيبه بـ «الشؤون» ضرورة
اتخاذ إجراءاتها القانونية

في هذا الصدد، حفاظاً على الأموال العامة. وتابعت المصادر، أنه «حرصاً من الوزارة على تلافي مخالفات الجمعيات وتعديل أوضاعها غير

القانونية جاءت فكرة
السماح بالاستثمار داخل
مقارها، في موازاة لتنامي
أعدادها التي بلغت نحو 150
جمعية أهلية، إضافة إلى ما
يزيد على 70 خيرية مشهورة.

